١٦ تشرشل فى القاهرة

وصل ونستون تشرشل رئيس وزراء بريطانيا إلى القاهرة فجأة يوم ٣ أغسطس ١٩٤٢ . ولم ينشر النبأ فى الصحف لأن تحركات تشرشل من المعلومات التى يتمنى الألمان معرفتها أو الوصول إليها .

وبعد يومين من حضور تشرشل استقبله فاروق .

ووصف لامبسون – الذى حضر الاجتماع – ماجرى بين الملك وتشرشل فقال إن فاروقاً أبدى وداً ملحوظاً وتجنب الحديث فى الشئون السياسية الجادة ، واكتفى بإلقاء الدعابات . .

وأقام السفير البريطانى مأدبة غداء لتشرشل حضرها النحاس . كما التقى تشرشل بالأمير محمد على . والجنرال ديجول .

وظل تشرشل ٨ أيام فى مصر اجتمع خلالها بكبار قادة الجيش .

وغادر تشرشل القاهرة إلى موسكو حيث أمضى بها ستة أيام ، ثم عاد مرة أخرى إلى مصر يوم ١٧ أغسطس ليقضى ستة أيام أخرى وطار بعد ذلك إلى لندن .

ولم يناقش تشرشل خلال زيارته للقاهرة الموقف الداخلى فى مصر إلا بطريقة عابرة ، فقد كان مشغولاً بما هو أهم وأكبر وأخطر . . وهنا أترك برقيات لامبسون إلى وزارة الخارجية . . وأنتقل إلى محاضر مناقشات حكومة الحزب فى لندن لنعرف سر الـ ١٤ يوماً التى أمضاها تشرشل فى القاهرة . . على دفعتين !

* * *

قبل أن يجيء تشرشل إلى القاهرة بشهر . . وعلى وجه التحديد يوم ٥ يوليو . . كان موقف بريطانيا حرجاً للغاية وبالذات فى الشرق الأوسط . .

قدم رؤساء أركان حرب القوات البريطانية تقريراً إلى تشرشل قالوا فيه :

إننا نتوقع تقدم القوات الألمانية جنوب الاتحاد السوفيتى . وهناك احتمال بأن هتلر يستطيع غزو إيران فى منتصف أكتوبر . كما أننا نخشى أن يكتسح الألمان تركيا ويتقدموا منها إلى شمال سوريا والعراق ثم إيران .

إن القوات السوفيتية لاتستطيع أن تدافع عن جنوب القوقاز ولذلك فإننا فى حاجة إلى ٤ فرق مشاة وفرقة مدرعة و ٩٥ سرب طيران للدفاع عن إيران .

إن أمامنا احتمالين لاثالث لهما :

الأول : نقل قواتنا من مصر أو عدد كبير منها إلى الجبهة الشمالية لحماية البترول فى إيران . . وإذا حدث ذلك فإننا سنفقد مصر .

الثانى : أن نخسر حقول البترول فى عبدان .

وليست لدينا القوات اللازمة للانتصار فى هاتين الجبهتين فى وقت واحد .

وفى ١٩ أغسطس بعث رؤساء أركان الحرب بتقرير آخر يحذرونه فيه من انهيار الجبهة الجنوبية فى الاتحاد السوفيتى .

وقال القادة البريطانيون :

لابد من حماية حقول البترول فى عبدان حتى لو اضطررنا إلى الانسحاب من دلتا نهر النيل .

إذا سقطت عبدان والبحرين فى يد الألمان فإننا سنحتاج إلى ٢٧٠ ناقلة بترول إضافية لنقل ١٣،٤١٦،٠٠٠ طن من البترول من أمريكا .

وسيترتب على ضياع بترول إيران والبحرين تخفيض قدراتنا القتالية والانسحاب من مسرح العمليات العسكرية فى عدة مناطق .

وبعث كيزى وزير الدولة البريطانى فى الشرق الأوسط إلى تشرشل يقول :

« لابديل لدينا . . لا حل إلا الانتقال السريع إلى إيران والعراق » .

ولذلك جاء تشرشل إلى القاهرة لا ليناقش شئون الملك والنحاس والمعارضة . . وإنما ليبحث أمرين :

الأول : كيف يحقق الانتصار على الألمان فى شمال أفريقيا .

والثانى : ماهى الإجراءات التى تتخذ إذا انسحبت بريطانيا من مصر . . أو من دلتا نهر النيل على الأقل .

وكان الدفاع عن إيران والعراق فى ذلك الوقت من اختصاص الجنرال أوكنلك قائد القوات البريطانية فى الشرق الأوسط .

ورأى تشرشل تقسيم هذه القيادة فرفض أوكنلك واستقال . . وعين مونتجومرى قائداً للجيش الثامن ، أى للقوات البريطانية فى الصحراء الغربية . والجنرال ألكسندر لقيادة الشرق الأوسط ومقره القاهرة .

ولقد ناقشت حكومة الحرب البريطانية خلال اجتماعين الإجراءات التى ستتبع عند الانسحاب من مصر ودخول الألمان . .

* * *

ومن المؤكد أن عدداً من الضباط المصريين عرف بالخطوط العامة للخطة البريطانية . . أو أحيط بأفكار عنها . . ومن هنا حرص هؤلاء الضباط على الاتصال بالألمان للتعاون معهم حتى لاتدمر مصر ، كما أن عزيز المصرى قد اتفق مع الألمان على استقلال مصر . . وقيل إنهم تعهدوا له بأنهم لن يستبدلوا احتلالاً باحتلال ! !

ومن المؤكد كذلك أن مشاعر بعض القادة العسكريين المصريين كانت مع الألمان إعجاباً . . وكانت مشاعر كثير من الضباط المصريين مع الألمان كراهية للإنجليز .

ومن هنا نجد أن الجيش المصرى لم يقف صامتاً . . ولذلك بدأت محاولات عزيز المصرى وزميلين له من الطيارين الهرب إلى ألمانيا ، وقد سقطت بهم الطائرة عند قليوب .

وقد اعتقل عزيز المصرى وصاحباه عقب هذه المحاولة . . اعتقلهم حسين سرى . . وأفرجت عنهم السفارة البريطانية بعد شهر من حادث ٤ فبراير . . فى محاولة لاكتساب صداقة الجيش . . وشباب الضباط بالذات الذى يجد فى عزيز المصرى . . رمزاً . . أو أملاً .

ولكن الإفراج عن الثلاثة لم يمنع الإنجليز من وضعهم تحت الرقابة .

* * *

ولقد بدأت الرواسب تتراكم فى نفوس الضباط المصريين ضد الإنجليز منذ قيام الحرب لأسباب كثيرة من بينها الامتناع عن تسليح الجيش المصرى .

وجاء حادث ٤ فبراير فأحس الضباط المصريون بالإذلال ، حتى أن أحدهم بعث إلى الملك فاروق يقول : « بما أنى لم أعط الفرصة للدفاع عن جلالتكم فأرجو أن تأذنوا لى بالاستقالة ، لأنى أخجل من ارتداء البدلة العسكرية » .

وبعد ٤ فبراير بستة أيام بعث لامبسون بأول برقية إلى حكومته عن تأثير الحادث فى الجيش المصرى .

قال فى البرقية رقم ٥٤٨ :

١ – أبلغنى الجنرال ستون – قائد القوات البريطانية – أنى أثرت استياء فى الجيش المصرى ، وبالذات لدى الضباط الذين ليست لهم مشاعر خاصة نحو الملك . إنهم يعتبرون ماحدث إهانة للعرش باستخدام القوة .

٢- وجد هذا صدى فى اجتماعات عقدت بنادى الضباط تحدث فيها ضباط كثيرون ، وقد اقترحوا إرسال برقية يعبرون فيها عن ولائهم للملك واحتجاجهم علىّ – أى على لامبسون .

وقد تصرف كبار الضباط – من الحاضرين – بحكمة .

٣ – وبينما كان الاجتماع مستمرًا تلقى الضباط رسالة من القصر بأن الملك يقدر ولاء ضباطه ، ويطلب إليهم الهدوء والعودة لعملهم .

٤– علق الجنرال ستون على ذلك بأن التوتر قد امتد إلى الجيش المصرى بسبب الأحداث الأخيرة ، ولكنه يتوقع هدوءاً تدريجياً . وأن الحادث لن يؤدى إلى عدم تعاون بين الجيشين « المصرى والبريطانى » .

* * *

وقدم رئيس البعثة العسكرية البريطانية لتدريب الجيش المصرى تقريراً عن الموقف داخل الجيش بعد ٤ فبراير فقال :

وكان هناك ثلاثة من الضباط المصريين الذين أخذوا مسألة ٤ فبراير بنظرة خطيرة . وحاولوا فى ذلك الوقت تنظيم مظاهرة من الضباط الشبان للإعراب عن الولاء للملك . وقيل إنهم كانوا يدبرون مظاهرة معادية للسفارة .

وقد تمكن كبار الضباط من إقناعهم بالامتناع عن مثل هذه الأعمال .

ومنذ ذلك الحين وهم خاضعون للمراقبة . وكانوا بصفة دائمة مناهضين لبريطانيا وللحكومة .

وقرر وزير الدفاع – حمدى سيف النصر – نقل هؤلاء الضباط من القاهرة . وقد اعترض اثنان منهم وكتبا خطابات احتجاج إلى الوزير . واتهم أحدهما الوزير فى خطابه بأنه اتخذ هذا الإجراء بسبب واحد ، وهو أن هذا الضابط موال للملك .

وطلب ضابط آخر إحالته إلى الاستيداع . وهدد باتخاذ إجراء آخر إذا لم تتم الاستجابة إلى مطالبه .

ولما لم يتلق رداً على احتجاجه كتب خطاباً إلى قيادة الجيش بعث منه نسخاً إلى الملك

ورئيس الوزراء . واتهم هذا الخطاب وزير الدفاع بمخالفات منها المحاباة .

وتفيد معلومات رئيس البعثة العسكرية أن الملك أمر عندئذ بتقديم هذين الضابطين إلى محكمة عسكرية .

٥- عندما سمع الأمير إسماعيل داود – قائد سلاح الفرسان – ذلك توجه إلى وزير الدفاع ورئيس الوزراء ليحتج على مثل هذا الإجراء ، على أساس أنه ضار بالانضباط فى الجيش إلى آخر مدى لأنه سيؤدى إلى أن ينحاز الجيش إلى هذا الجانب أو ذاك . وربما إلى تدخل لدى أعضاء المحكمة .

ووجد وزير الدفاع نفسه عاجزاً عن الاعتراض ، لأنه لايستطيع أن يبدو وكأنه يحاول تجنب إجراء تحقيق كامل .

وأقنع الأمير إسماعيل داود رئيس الوزراء بأن الطريق السليم الوحيد هو أن يقرر الملك الاستغناء عن خدمات الضابط الثانى وإحالة الضابط الأول إلى المعاش .

والموقف الآن هو أنه يضغط على الملك ليوافق على التصرف على هذا الأساس ولم يصل الرد بعد .

٦- مما زاد الموقف تعقيداً أن مكرم – الذى كان قد فصل من الوفد – عرض خدماته مجاناً كمستشار للدفاع عن الضابطين . ويفتح هذا بطبيعة الحال الطريق إلى تجريح واتهامات سياسية لاحد لها .

ونأمل – بإخلاص – أن يوافق الملك فاروق ، وإلا فإنه ليس هناك مايؤكد إدانة هذين الضابطين .

وقد ينشأ موقف ينجح فيه الجيش فى فرض رأيه على الحكومة . وليس لدى رئيس البعثة العسكرية شك فى أن رئيس الوزراء على حق مطلق فى الإصرار على رد الضابطين بدلاً من محاكمتهما أمام محكمة عسكرية .

ولقد استطعت – حتى الآن – تجنب إقحامى فى الموضوع ، وإنى أميل إلى الاحتفاظ بهذا الموقف ، إلا إذا أثار رئيس الوزراء هذا الأمر معى .

* * *

بقى أن تعرف أن الضابط الذى كتب خطاب الاحتجاج العنيف هو القائمقام – عقيد – أحمد فؤاد صادق ، قائد الجيش المصرى بعد ذلك فى حرب فلسطين .

والثانى هو محمد كامل الرحمانى ، الذى اختير بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ليكون أول مدير للإذاعة بعد الثورة .

والأخير الذى نقل إلى منطقة القنال هو الأميرالاى – عميد – حمدى طاهر باشا – الذى تولى رئاسة المجلس العسكرى لمحاكمة الفريق عزيز المصرى عندما اتهم بعد ذلك بالتآمر لقلب نظام الحكم . . وقد اعتذر حمدى طاهر عن رئاسة هذا المجلس بعد جلسة واحدة .

* * *

وقد تمسك الملك بمحاكمة فؤاد صادق والرحمانى حتى يفضحا – أثناء المحاكمة – الوفد ووزير الدفاع الوفدى بين الضباط .

وتمسك النحاس وحمدى سيف النصر وزير الدفاع بفصل الضابطين واعتقالهما دون محاكمة . . وكان لامبسون يراقب الموقف من وراء ستار . . حتى ظهر أنور السادات لأول مرة من خلال برقيات لامبسون . . وظهر معه بداية الخطر الذى يهدد تنظيم الضباط الأحرار كله ! !

* * *

فى مذكرات السادات كتب كلمة ٤ فبراير ١٤ مرة مما يدل على مدى تأثير هذا الحادث فى نفسه . . وفى نفوس الضباط .

وفى اليوم التالى لعودة تشرشل إلى القاهرة من موسكو نجد لامبسون يبعث بأول برقية إلى لندن يشير فيها لأول مرة إلى التنظيم السرى داخل الجيش . . ويتحدث عن القبض على أنور السادات وقائد السرب الطيار حسن عزت .

ولقد روى أنور السادات فى كتاب أسرار الثورة المصرية قصة القبض عليه مع حسن عزت فقال إن روميل أصدر أمراً لاثنين من رجاله هما : ألبر وساندى بالتسلل إلى مصر . . وقد تعرف بهما عبد المغنى سعيد ، وقدمهما إلى أنور السادات بعد أن أثبتا بما يقطع كل شك حقيقة مهمتهما وجنسيتهما الألمانية :

وقال أنور السادات :

« . . . قابلهما عزيز المصرى ، وتفاهم معهما على أشياء كثيرة ثم أصدر أمره إلينا السادات وحسن عزت بتسهيل طلبهما . . أى إصلاح جهاز لاسلكى معطل . وفى يوم الأحد ذهبت إليهما وأخذت الجهاز . وفى يوم الثلاثاء قبض عليهما .

وقد حاولت أن أعرف إن كانت صلتى قد اكتشفت أو لا . فعلى الإجابة عن هذا السؤال يتوقف مصيرى كضابط فى الجيش .

وأكثر من هذا أن نتيجة اكتشاف المخابرات البريطانية لصلتى بهذين الرجلين ، كان يمكن أن تكون المفتاح الكبير الذى يفتح أمامها الباب لاكتشاف حقيقة تشكيلنا فى الجيش .

وقد فوجئت بعد يومين اثنين من القبض على الجاسوسين بالقبض علىّ ، وعلى زميلى حسن عزت .

وظهرت لى الحقيقة كاملة عندما علمت بعد ذلك أن الجاسوسين قد أمسكا عن الكلام يوماً كاملاً ، ثم حملتهما المخابرات البريطانية حملاً إلى مستر تشرشل ، وكان يزور مصر فى ذلك الوقت ، فلما مثلا أمامه وعدهما بحياتهما إن اعترفا بكل شىء . . واختار الجاسوسان بين الموت والحياة . . فاعترفا اعترافاً كاملاً ، وجاءا بى ، وبحسن عزت إلى السجن .

وصدر تشكيل المجلس العسكرى لمحاكمتنا . وكان أهم مافيها اعتراضنا على أن نحاكم كضباط مصريين أمام ضباط إنجليز . حتى ولو كانوا مخولين هذه السلطة من وزير الدفاع حينئذ حمدى سيف النصر ، ومن رئيس الحكومة نفسه مصطفى النحاس .

بل لقد كان هذا التصرف من وزير الدفاع المصرى ومن رئيس الحكومة المصرية هو الخنجر الذى طعنا به . . » .

ويطلب السفير البريطانى تأييداً من حكومته يتيح له عزل الفريق إبراهيم عطا الله باشا ، رئيس أركان حرب الجيش المصرى . ورجل الملك داخل الجيش ، ويشير إلى خطر التنظيم « المجهول » داخل الجيش .

برقية رقم ٢٠٤٠ .

بتاريخ ١٨ أغسطس ١٩٤٢ .

مع السير مايلز لامبسون .

إلى وزارة الخارجية .

هام .

١- تحدث إلىّ النحاس باشا صباح اليوم عن صدام خطير يوشك أن ينشأ بين الحكومة والقصر حول رئيس أركان حرب الجيش المصرى (الفريق إبراهيم عطا الله باشا) .

٢- ذكرنى رفعته بعلامات مختلفة تشير إلى خطر التذمر فى الجيش المصرى .

ويجد وزير الدفاع فى الوقت الحاضر أنه من المتعذر عليه أن يستمر فى العمل مع رئيس الأركان الذى يعرض كل شىء على الملك فاروق باعتباره من رجال القصر .

وقد أدى ذلك إلى عرقلة جميع محاولات الحكومة تطهير الجيش من العناصر السيئة بصفة مستمرة .

يرغب وزير الدفاع الآن فى الاستقالة مالم يتغير رئيس الأركان .

وقد استدعى رئيس الوزراء حسنين باشا ، وطرح هذا الموضوع فى حضور وزير الدفاع .

ولكن حسنين غادر القاهرة منذ ذلك الحين . ولم يصل رأى من القصر .

٣- تحدث رئيس الوزراء عن إلقاء القبض مؤخراً على ضابطين ألمانيين . وعن إلقاء القبض نتيجة لهذا على عدد من الضباط المصريين . وعلى عزيز المصرى . كما تحدث عن هروب اثنين من الطيارين العسكريين المصريين إلى جانب العدو .

وأشار رئيس الوزراء إلى الأنباء التى تتحدث عن تنظيم سرى يعمل بين الضباط المصريين . وقال إنه يعتقد أن هذه الأنباء صحيحة .

٤- كنت أشعر منذ وقت طويل أن هذا الصدام سيقع حتماً إن آجلاً أو عاجلاً . فمن المستبعد أن تسمح حكومة وفدية بوجود رئيس للأركان من رجال القصر . إلى ما لا نهاية - مهما كان يتسم بالكفاءة فى حد ذاته » ونحن ليس لنا أى اعتراض على عطا الله باشا » .

وليس هناك شك فى أن هذه الحكومة كانت مصممة - منذ تولت السلطة - على اتخاذ الإجراءات التى ترى أنها تضمن وقوف الجيش إلى جانبها فى حالة حدوث متاعب مع القصر . خاصة بعد أحداث ٤ فبراير . ومن المحتمل أن أساليبها لتحقيق هذا الغرض كانت فجة . وهى - عادة كذلك . ولكنى أستطيع أن أقدر شعورهم بأن الحكومة ينبغى أن تستطيع الاعتماد على الجيش .

ولم يطلب رئيس الوزراء هذا الصباح - بشكل محدد - تأييداً من جانبى . ولكن من الواضح أنه يسعى لمعرفة رد الفعل لدى .

لذلك ذكرته بالتأكيدات التى قدمتها إليه عندما تولى الحكم بناء على تعليماتكم وقلت له إن المسألة - كما أراها - هى أن حكومة البلاد ينبغى أن تتاح لها حرية الحكم وأن تملك زمام الأمور .

٥ - إنى أشعر بالطريقة المخلصة التى تصرف بها النحاس باشا أثناء الأحداث الأخيرة إننا ينبغى أن نسانده إذا لم تحل هذه المسألة بطريقة ودية بينه وبين القصر مباشرة .

إنى مؤمن أنه لاينبغى أن ندع وزير الدفاع - وهو رجل طيب - يستقيل .

وسيكون مفيداً إذا أدرك وزير الدفاع أن القصر يعرف موقفى . وأقترح أن أتصرف على هذا الأساس - عند الضرورة - أى إذا دعت الحاجة فقط .

إن الوقت غير مناسب لأن نترك الأمور تسير على هواها . أو نسمح للقصر بتحدى الحكومة فى مسألة وضح أنها تدخل فى الاختصاص المشروع للحكومة . وسأتبع موقفاً قوياً إذا دعت الضرورة .

* * *

وبدأت الأزمة بين الملك والحكومة تزداد عنفاً . وتشرشل - بعد - فى القاهرة .

برقية رقم ٢٠٨٨ .
بتاريخ ٢٥ أغسطس ١٩٤٢ .
من السيد مايلز لامبسون .
إلى وزارة الخارجية .
عاجل .

١- لم يتحدث إليّ رئيس الوزراء منذ ذلك الحين فيما يتعلق بمسألة رئيس أركان حرب الجيش .

٢- أبلغني رئيس البعثة العسكرية أن الموقف الآن كالآتي :

إن النحاس باشا لن يسمح لوزير الدفاع بالاستقالة وهو - النحاس - يحاول مقابلة الملك فاروق .

والملك فاروق يتهرب من الموضوع بالابتعاد عن القصر . ويقول رئيس البعثة العسكرية إنه حتى حسنين باشا يعترف بأنه يجهل أين يوجد الملك .

٣- يقول رئيس البعثة العسكرية إن وزير الدفاع أبلغه أن هناك ٣ اتهامات رئيسية تجعل مركز الوزير مستحيلاً :

(ا) إنه في بداية أية مسألة ، وفي جميع التعليمات يرجع إلى الملك قبل اتخاذ أي عمل ، ويتم تلقي الأوامر من الملك دون الرجوع إلى الوزراء .

(ب) عجز واضح في المحافظة على الانضباط بين ضباط الجيش .

(جـ) التواطؤ المزعوم في التنظيم السري للضباط .

٤- تعليق رئيس البعثة العسكرية هو أن النقطة الأولى صحيحة بالتأكيد ، برغم أنه ينبغي أن نتذكر أن الوضع بالنسبة للجيش ليس هو الوضع في بريطانيا من الناحية الدستورية .

والنقطة الثانية صحيحة بالتأكيد . فمثلاً لم يقدم أحد الضباط ، الذي كان مذنباً بلا شك ، في تهمة سرقة من مخازن الحكومة البريطانية إلى المحاكمة على الإطلاق . نقل فقط من قيادة وحدته إلى عمل أكثر ربحاً في مقر قيادة الجيش .

وهناك حالات مماثلة أجهضت فيها العدالة .

والنتيجة أنه لم يعد ممكناً فرض الانضباط .

وفيما يتعلق بالنقطة الثالثة فإن رئيس البعثة العسكرية يشك فيما إذا كان رئيس أركان حرب الجيش له ممثل مباشر . وهو - أي رئيس الأركان - يستطيع بغير شك أن ينفذ أية أوامر تصدر إليه من القصر في هذا الموضوع .

٥- ويبدو مما قاله وزير الدفاع لرئيس البعثة العسكرية أن النحاس باشا مصمم على حسم هذه المسألة .

ويتفق معى الجنرال نابيه كليفرنج رئيس البعثة العسكرية البريطانية بشكل عام فى أن رفعته على حق فى ذلك تماماً ، وأن أى وزير للدفاع لايمكن أن يتعاون مع رئيس للأركان غير مخلص له .

يضيف رئيس البعثة إلى ذلك قائلاً :

إن حالة القلق الراهنة تحدث عدم استقرار فى الجيش ، وإن ما يريده الجيش هو حل سريع مهما كان هذا الحل .

. . وحتى رئيس أركان حرب الجيش نفسه ، قال هذا للجنرال نابييه كليفرنج .

٦- يبدو أن الوقت قد حان للتدخل لدى القصر . ولكن قبل اتخاذ أية خطوة من هذا النوع سأستشير النحاس باشا ، وأتأكد من أن ذلك يناسبه ، وسأفعل ذلك فوراً .

إنى أعتبرها مسألة هامة جدًّا ألا يفقد النحاس هذه المعركة مع القصر .

٧- بطبيعة الحال فإنى أحيط وزير الدولة والسلطات العسكرية علماً بتطورات الموقف .

* * *

وتستمر أزمة الجيش . . والموقف فى الصحراء الغربية يقترب من المعركة الفاصلة بين روميل ومونتجومرى . فقد توقفت قوات الألمان عند العلمين وبدأت المناوشات العسكرية .

ويلتقى أمين عثمان بالسفير البريطانى يوم أول أكتوبر ويقول له :

إن الملك يشجع التمرد داخل الجيش . إن الضابط المتهم الذى قدم عريضة الاتهامات ضد وزير الدفاع - فؤاد صادق - فقير ولا يستطيع أن يستمر فى حملته بدون مساندة . إن النحاس يرى أن الجيش ليس آمناً ولا مضموناً ، وستكون هناك متاعب إذا وجدت ظروف حرجة . فإذا أيقن وزير الدفاع من موقفنا فسيأخذ موقفاً متشدداً .

ويرد السفير :

- لابد من طرد الضابطين بلا محاكمة عسكرية .

وفى نفس اليوم يلتقى السفير بالنحاس باشا .

ولايكون الضابطان - السادات وحسن عزت - موضع حديث أو مناقشة . إن الملك يوافق فوراً على طرد الضابطين - السادات وحسن عزت - من الجيش ، وذلك قبل أسبوع من قرار المجلس العسكرى نفسه . . فإن هذين الضابطين لايتبعان أحداً . . ليسا من رجال الملك . . ولا الحكومة . . فإن أحداً لم يعرف مدى علاقة هذين الضابطين بتشكيل الضباط

الأحرار . . أو عزيز المصرى إلخ .

إن تنظيم الضباط الأحرار حتى هذه اللحظة كان فكرة غامضة لدى الحكومة ولدى الإنجليز . . .

* * *

إن النحاس فى لقائه مع السفير . . . على حد تعبير مايلز لامبسون فى برقيته رقم ٢٣١٠ فى أول أكتوبر :

١– كان يشعر بقلق شديد . ولكنه اتفق معى تماماً ، فى نفس الوقت ، على أنه ينبغى أن أظل بعيداً عن الموضوع . وكان يتحدث بصفة شخصية وسرية للغاية وقال :

إنه لايجوز إذاعة شىء مما يقول .

٢– ناقش رئيس الوزراء الموضوع بشىء من الاستفاضة ، وقال إن الخطاب التهجمى الذى بعث به الضابط المتهم يحمل آثاراً واضحة تشير إلى أسلوب مكرم وبالإضافة إلى ذلك فإنه لا يشك فى أن القصر يقف وراء هؤلاء الرجال .

٣– رد النحاس على سؤال لى – نشأ عن مناقشة ، دارت فى الليلة السابقة ، بينى وبين قائد القوات البريطانية فى مصر .

قال النحاس : إنه ليس هناك شك فى أن للملك فاروق سلطات دستورية ، يستطيع بمقتضاها الاستغناء عن خدمات أى ضابط دون محاكمته عسكرياً . وهناك سوابق كثيرة لذلك .

والحقيقة أن الملك (فاروق) وافق أخيراً على اتخاذ مثل هذا الإجراء مع ضابطين كانا مشتركين فى قضية التجسس الألمانية الأخيرة « يعنى أنور السادات وحسن عزت » .

٤– وقد استدعى النحاس حسنين وأبلغه أن أية محاكمة عسكرية ستكون شيئاً سيئاً بالنسبة للملك ، لأن كل إنسان سيعتقد أن جلالته وراءها . ويشعر رفعته بالثقة فى أن المحكمة ستصدر حكماً بالإدانة (لست متأكداً من ذلك) . ولكن السابقة التى ستوضع سوف تهدم الانضباط العسكرى . وسيسير آخرون فى نفس الطريق إذا تلقوا أوامر لايحبونها .

وألقى النحاس المسئولية على عطا الله . ولم أستطع أن أتبين لماذا ؟

وقال النحاس إن حسنين باشا ينبغى أن يبلغ الملك (فاروق) نقلاً عن رفعته أن جلالته – الملك – يجب أن يبدى أنه لا يحب هذا النوع من العبث فى الجيش . وينبغى أن يوافق جلالته على الطرد دون محاكمة عسكرية من أجل مصلحته .

٥ – لم يرسل الملك فاروق رداً حتى الآن .

وقد طلب رئيس الوزراء تأجيل طرد الضابطين المتهمين فى قضية التجسس الألمانية والذى تمت الموافقة عليه من قبل ، حتى يمكن التصرف بالنسبة للجميع معاً . (لم أستطيع أن أتبين لماذا فعل رئيس الوزراء ذلك) .

٦- اعترف رئيس الوزراء أن الأمير إسماعيل داود حضر إليه وألح على اتباع خط متشدد من أجل مصلحة الجيش ، بل تهديد الملك فاروق عند الضرورة بأنه سيفقد عرشه .

وقد رفض رفعته بطبيعة الحال حتى مناقشة مثل هذا الاقتراح .

٧- طلب رئيس الوزراء أن يعرف رد فعلى بشكل سرى جداً .

أجبت بأنى مازلت أحرص على أن أظل بعيداً عن الموضوع . وإنى سعيد لأن هذا يتفق مع وجهة نظره . ولكن رأيى أن رفعته على حق تماماً كما هو بالنسبة لمسألة رئيس الأركان .

إن المسألة – مرة أخرى – مسألة مبدأ ، وهو هل تحكم هذه الوزارة ، أم سيملى عليها الجيش آراءه ، وإننى مثل رفعته ، أنظر إلى احتمالات إجراء محاكمة عسكرية بشكوك شديدة .

وحتى إذا أجريت سرًّا من الناحية الشكلية فستتسرب الحقائق بالتأكيد . وسيحرص مكرم باشا على ذلك بالتأكيد . ولكن إذا ظل رفعته حازماً كما أعتقد ، فإنى أدرك أنه مثلى حريص على تجنب نشوب نزاع حقيقى .

وإذا حدث الأسوأ ، فسأكون مستعدًّا للتدخل .

وإذا تدخلت فسيتخذ الأمر نفس الشكل إلى حد كبير – أى إجراء حديث ودى غير رسمى مع حسنين يتضمن تحذيراً ، وهو أمر ثبت أنه غير فعال . ولكن من المؤكد أنى لن أقابل (حسنين) إلا إذا طلب النحاس ذلك .

٨- قال رئيس الوزراء إنه سر لمعرفة رأيى . وإنه شعر بالارتياح لاتفاق وجهتى نظرنا . وقال إنه يفضل أن يعالج الموضوع بنفسه ، وإنه يطلب منى عدم مقابلة حسنين فى الوقت الحاضر أو اتخاذ أى إجراء آخر .

* * *

وتقترب المواجهة فى معركة العلمين من ذروتها . .

ويبدأ القادة العسكريون البريطانيون مداولات هدفها أن يسيطر الوفد على الجيش حتى لايهاجم الإنجليز من الخلف عند الانسحاب . ويقول السفير لحكومته :

– إن مشاعرى مع رئيس الوزراء فى الصراع الدائر داخل الجيش . . ولكن لا أريد عداء الجيش المصرى فى هذه الظروف بأكثر مما هو ضرورى .

إن الآراء مختلفة بشأن ميول الجيش المصرى نحونا . إن قائد القوات البريطانية يرى أن الجيش المصرى بصفة عامة متعاون معنا ، ولكنى شخصياً لست متأكداً من ذلك . وإذا استطاع النحاس أن يتولى هذا الأمر وحده – بلا تدخلنا – فإنى أفضل ذلك .

* * *

وبعد يومين . . فى ٨ أكتوبر يتقرر طرد أنور السادات وحسن عزت من الجيش . وفى نفس اليوم تعتقلهما السلطات فى سجن الأجانب . ثم ينقلان إلى معتقل فى المنيا أكثر من عامين .

* * *

وقبل تسعة أيام من معركة العلمين . . يجد السفير أنه لامفر من التدخل علناً فى مسألة الجيش ، لأن انضمام القوات المصرية للملك فى تلك الظروف الحرجة قد يؤدى إلى نتائج خطيرة . . ولا أحد يعرف من سينتصر . . الألمان أم الإنجليز .

برقية رقم ٢٣٨٤ .

بتاريخ ١٤ أكتوبر ١٩٤٢ .

من السير مايلز لامبسون .

إلى وزارة الخارجية .

هام .

١– قابلت أحمد حسنين هذا الصباح .

٢– بدأت بإبلاغه وجهات نظرنا . وأبديت رغبتى فى إخطار الملك بها ، وقد وعدنى بذلك .

٣– شن حسنين هجوماً على الحكومة .

قال إنه ينبغى أن يتحرى الأمر بعناية حتى يبدى للملك نصيحة سليمة . وقال إن قيام جلالته بطرد الشخص الذى ارتكب مخالفات سيعد سابقة خطيرة . وهو يرى أن كثيراً من الاتهامات الموجهة إلى وزير الدفاع لها أساس كما يعرف الجميع .

٤– كانت نتيجة المناقشة كما يلى :

(ا) وافق على عدم إجراء محاكمة عسكرية ، وهذا التغيير – إذا تأكد – يعد خطوة كبيرة إلى الأمام .

(ب) اقترح أن يصدر الملك – بناء على توصية من وزير الدفاع – قراراً بإحالة الضباط الذين ارتكبوا مخالفات إلى الاستيداع .

(جـ) إذا لم يعد هذا الإجراء كافياً فإنه ينبغى إجراء «تحقيق» وإذا أسفر التحقيق عن التوصية بالاستغناء عن خدمات هؤلاء الضباط فإنه يعتقد أن الملك (فاروق) قد يوافق .

(د) إذا لم تنجح الأساليب سالفة الذكر ، فإن الحكومة ينبغى أن تقدم سابقة مقنعة تبين أن الطرد يتفق مع لوائح الجيش .

٥- وذكرت سابقة عن طرد اثنين من الضباط اشتركا فى قضية تجسس . ولكنه أصر على أن هذه الحالة مختلفة تماماً ، لأنه ليس هناك من يستطيع أن يقول إن هذين الضابطين يستحقان الفصل أو ماهو أشد .

إن هذه الحالة لاتماثل تماماً الحالة الراهنة التى تتعلق باتهامات موجهة ضد وزير الدفاع ويحتمل أن تكون صحيحة .

وقد أوضحت أن هذا يعد بمثابة هدم لكل انضباط فى الجيش ، الأمر الذى ليس فى صالح الملك فاروق نفسه بالتأكيد .

٦- حرصت طوال المناقشة على أن أبنى ملاحظاتى على أساس معلومات حصلت عليها من مصادرى الخاصة .

٧ - اقتبست بالمصادفة بعض النقاط من تقرير المذنب الأول فؤاد صادق الذى أعدته سلطاتنا العسكرية والذى يغطى العاملين الآخرين .

ويتهمه هذا التقرير بأنه مناهض لبريطانيا بشدة إلى حد الانتماء إلى منظمة سرية فى الجيش للتخريب ونقل معلومات إلى العدو ، كما يتهمه بأنه من زعماء حركة تهدف إلى وضع العراقيل أمام القوات البريطانية فى حالة حدوث نكسة .

٨- أجريت بعد ذلك مشاورات مع رئيس البعثة العسكرية . وهو يرى أن التخلى عن مسألة إجراء محاكمة عسكرية إذا تأكد - يعد تقدماً واضحاً .

وفيما يتعلق بالفقرة ٤ (ب) فإنه يعتبر أن (صادق) يستحق عقوبة أشد من الإحالة إلى الاستيداع ، برغم أن هذه العقوبة تكفى بالنسبة للآخرين .

وهولايرى مبرراً للاعتراض على التحقيق الذى يعتقد أنه يؤدى إلى تجنب أخطار المحاكمة العسكرية .

* * *

وقبل أربعة أيام من معركة العلمين يطلب قائد القوات البريطانية ، وكذلك رئيس البعثة العسكرية البريطانية إلى السفير اتخاذ موقف قوى وحاسم من الملك . . والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها فعلاً . . أى تكرار ٤ فبراير .

ولامبسون يميل إلى ذلك فعلاً ويقرر إبلاغ حسنين بأننا « سنسجل نقطة سوداء إذا ظل هذان الضابطان فى الجيش بسبب موقف فاروق على الرغم من نصيحة حكومته » .

ويجىء أمين عثمان إلى دار السفارة ليقول :

– إن المسألة تهمكم أكثر مما تهم الحكومة المصرية . .

ولا يقول أمين عثمان للسفير الحقيقة كاملة ، وهى أنه إذا أيد الإنجليز توجيه إنذار من النحاس للملك بطرد الضابطين فإن هذا سيعرض الإنجليز للاتهام بحماية وزير الدفاع من تهم أخرى لاعلاقة لها بتهمة العصيان . . مثل اتهام وزير الدفاع بترقية ابنه الضابط بالجيش ترقية استثنائية .

* * *

وقبل ٧٢ ساعة من معركة العلمين فكر السفير البريطانى فى التدخل عسكريًا ضد فاروق وعزله . .

ويعقد السفير اجتماعاً يوم ٢٠ أكتوبر يحضره نائب وزير الدولة البريطانى وقائد القوات البريطانى فى مصر وبعض العسكريين .

ويقول العسكريون : الوقت غير مناسب للتدخل العسكرى وإن كان من المقطوع به أن القصر سيخضع إذا عرف أن بريطانيا ستستخدم القوة ضده .

ويعتذر قائد القوات البريطانية فى الشرق الأوسط بأنه ليست لديه القوات الكافية ليعيد حادث ٤ فبراير . . ويقول إن القوات الكافية يمكن تدبيرها إذا استدعى الأمر ذلك ، وكان قائد القوات البريطانية هو وحده الذى أبدى اعتراضاً أما الباقون فقد أيدوا مساندة النحاس لفصل ضابطين مصريين من الجيش المصرى .

* * *

وقبل ٤٨ ساعة من معركة العلمين يتراجع النحاس ويقبل .

برقية رقم ٢٤٢٨ .

بتاريخ ٢١ أكتوبر ١٩٤٢ .

من السير مايلز لامبسون .

إلى وزارة الخارجية .

هام .

١ – عاد أمين عثمان من الإسكندرية . أبلغنى أن النحاس باشا يشعر أنه فى أية مسألة داخلية بحتة ، فإنه لن يكون مستعدًا للتطرف ، وسيقبل كحل أخير إحالة الضابطين – موضوع

المشكلة – إلى الاستيداع ، أو عدم اتخاذ إجراء ضدهما على الإطلاق .

٢– وهو يعتقد أن ذلك سيحدث أثراً سيئاً على الجيش ، وسيسبب انتشار العصيان والمشاعر العادية لبريطانيا من الآن الأمر الذى سيعرض على أساس أن الضباط الذين يساندهم الملك يتحدون الحكومة البريطانية .

٣ أبلغت أمين عثمان بمناقشتى مع حسنين . وقد اتفقنا على أنه ينبغى أن يجتمع بوزير الدفاع ويحصل منه على الأمثلة السابقة التى طرد فيها الملك ضباطاً من الجيش دون أية محاكمة عسكرية أو تحقيق . وسيحصل من وزير الدفاع أيضاً على معلومات تتعلق باللوائح الخاصة بإعفاء الضباط من الخدمة .

٤– فى نفس الوقت حصل رئيس البعثة العسكرية من مدير القضاء العسكرى فى الجيش المصرى على المعلومات التالية .

(ا) إن اللوائح لاتتضمن شيئاً يمكن بأى حال أن يحد من سلطة الملك فى الاستغناء عن خدمات الضباط . وهو يستطيع أن يتخذ هذا الإجراء لأى سبب من الأسباب .

(ب) هناك حالات اتخذ فيها هذا الإجراء دون محاكمة عسكرية . ولا يستطيع مدير القضاء العسكرى أن يذكر أمثلة على عمليات طرد سريعة كهذه ، لأنها لاتدخل فى مجال اختصاصه .

(جـ) الإجراء الطبيعى هو أن يرسل طلب إلى الملك يقرر وقوع مخالفة وسبب طلب اتخاذ إجراء سريع .

(د) أى ضابط أحيل إلى الاستيداع يمكن اعتقاله كمدنى . ومثل هذا الضابط يظل خاضعاً للقانون العسكرى بالنسبة لأى مخالفة عسكرية ، وهذه النقطة كانت رداً على سؤال محدد وجهته إلى رئيس البعثة العسكرية كوسيلة للخروج من المشكلة .

٥– ويبدو أن الطرق البديلة هى :

(ا) أن يتخذ الملك إجراء عاجلاً بالطرد .

(ب) إجراء تحقيق .

(جـ) الإحالة إلى الاستيداع والاعتقال .

(د) عدم اتخاذ أى إجراء ضد الضباط على الإطلاق .

٦– لايزال النحاس باشا يعارض إجراء تحقيق ويقول إن التحقيق سيكون سيئاً كالمحاكمة العسكرية .

* * *

ولكن معركة العلمين تحسم الموقف . .

وفى كتاب أسرار معركة الحرية الذى كتبه حسن عزت قال : إنه فوجئ هو وأنور السادات فى سجن الأجانب بوصول فؤاد صادق وكامل الرحانى . . لقد وافق الملك على طردهما من الجيش واعتقالها . .

سلم الملك الضابطين للإنجليز ! !

ولقد طالبت صحيفة « صانداى ديسباتش » البريطانية فى سنة ١٩٥٦ بإقامة تمثال للورد كيلرن – مايلز لامبسون – فى ميدان عابدين ، لأنه المهندس الحقيقى الذى صمم برغم أنفه بدون أن يدرى – ثورة الجيش المصرى عام ١٩٥٢ . .

وقالت الصحيفة :

« برغم أن جمال عبد الناصر والضباط الشبان كانوا يكرهون فساد فاروق ووزرائه فإنهم كانوا يحقدون أكثر على السياسة البريطانية التى أرادت إذلال هؤلاء الشبان أثناء الحرب ، لأن هذا الإذلال ترك أثراً عميقاً فى ذاكرة هؤلاء الشبان ، وأثار عزيمتهم للقيام بالثورة » ! .

* * *

ومضى الوفد يحكم . وأقام النحاس حفلاً لتكريم لامبسون بمناسبة . .

الإنعام عليه . . بلقب لورد . . كيلرن !

وكان الحفل فى قصر الزعفران . . القصر الذى تقام فيه الحفلات لكبار الضيوف . .

وكان كيلرن ضيفاً . . وأى ضيف ! ! !

1557 / 38/16

[This telegram is of particular secrecy and should be retained by the authorised recipient and not passed on].

[CYPHER]. WAR CABINET DISTRIBUTION.

TO EGYPT.

FROM FOREIGN OFFICE TO CAIRO.

No.609. February 4th 1942. D. 1.44 p.m. February 4th 1942.

Your telegram No.469.

(1) While the end is not in sight, position seems to be developing satisfactorily and I approve the line you are following.

(2) It is good that you are now in communication with Nahas.

(3) The mere fact that the crisis is being drawn out prevents what I have most feared, viz. a snap decision by the Palace (Daily Telegraph February 3rd reported that Mohamed Mahmoud Khalil had been called upon to form a Government) which would have been unacceptable to us and would have left all Egypt under the impression that we had been ignored.

(4) Wafd have never favoured coalitions, and there seems no reason to force them into one.

(IMDIV).

قالت وزارة الخارجية للسفير كيلرن :

نحن سعداء لأنك الآن على اتصال بالنحاس !